" الاقتصاد العالمي على حافة أزمة مصرفية عالمية "

٣/١

تشير التقارير الدولية المتخصصة في عالم البنوك ، إلى أن الاقتصاد العالمي أصبح على حافة أزمة مصرفية عالمية قد تكون حدتها أكثر خطورة من تلك التي حدثت منذ سنوات ، وأخذت تشهد أحداثها دول النمور الآسيوية خاصة كوريا الجنوبية واندونيسيا اللتان أضيرتا بشدة ، بل وصل الوضع باندونيسيا إلى تخفيض سعر صرف عملتها بأكثر من ٣٠٠% خلال شهر يناير ١٩٩٨م مقارنة بما كان الوضع عليه في منتصف عام ١٩٩٧م ، ويعزى الاقتصاديون العالميون ذلك إلى تصاعد الائتمان المصرفي بشكل ملحوظ سواء في العالم النامي أو المتقدم على السواء ، خاصة في الأسواق الناشئة التي كلفتها المشاكل المصرفية نحو ٢٠٠ مليار دولار خلال الخمس عشرة عاما الماضية ، وأصبحت تهدد حاليا وبشكل خطير استقرار النظام المالي الدولي .

فقد أشار بنك التسويات الدولية PIS إلى أن النمو الاقتصادي المرتفع الذي سجلته الدول الآسيوية خلال النصف الأول من التسعينات قد خلق مناخاً ترتب عليه زيادة غير طبيعية في الائتمان المصرفي ، إذ تشير الاحصاءات إلى أن نسبة الائتمان المصرفي في اندونيسيا ارتفعت بشكل كبير من ١ر٨% فقط من جملة الناتج المحلي الاجمالي GDP في عام ١٩٨٠م إلى ١ر٤٩% في عام ١٩٩٥م ، كما ارتفعت في ماليزيا من ١ر٣٣% إلى ٩ر٧٦% ، وفي تايلند ارتفعت من ٥ر٢٧% إلى ٧ر٨٨% ، ولم يقتصر ذلك على الدول الصناعية المذكورة حديثة التصنيع بل تعدى ذلك إلى الدول المتقدمة حيث ارتفعت نسبة الائتمان المصرفي من جملة الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية من ١ر٦٢% إلى ٣ر٦٣% .

ضعف الرقابة المصرفية هي السبب :

هذا ومن جانب آخر أدى ضعف الرقابة المصرفية على البنوك في العالم إلى العديد من الآثار السلبية حيث أغلق ١١٤٢ مؤسسة ائتمانية وادخارية ونحو ١٣٩٥ بنك في الولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩٩٢/١٩٨٠م ، وبلغ عبء مواجهة خسائر القروض ذروته بالنسبة للبنوك التجارية في عام ١٩٩١م حيث سجل ٨ر٢% من القروض القائمة ، كما بلغت نسبة القروض عديمة الآداء في اليابان نحو ٨% من جملة الناتج المحلي الاجمالي في بداية عام ١٩٩٦م ، وفي جمهورية التشيك ارتفعت إلى ٣٨% من اجمالي القروض القائمة في عامي ١٩٩٤ ، ١٩٩٥م الأمر الذي ترتب عليه اغلاق خمس مؤسسات مالية ، وخلال نفس الفترة اضطرت الحكومة الفنزويلية ومصرفها المركزي إلى تقديم دعم مالي بما يعادل ١٧% من الناتج المحلي الاجمالي إلى مجموعة كبيرة من البنوك المتعثرة .

وفي السويد بلغت نسبة القروض المعدومة ١٨% من اجمالي القروض خلال الفترة ١٩٩٣/٩٠م ، كما قدمت الحكومة عوناً ماليا لأكبر بنكين هناك ، أيضا بلغ عبء المخصصات السنوية لخسائر القروض عام ١٩٩٢/٩١م نحو ٦% من مجموع القروض القائمة في النرويج ، ٥% في فنلندا ، الأمر الذي اضطر البنوك الاسكندنافية إلى عمليات واسعة النطاق لإعادة الهيكلة عن طريق الادماجات الجبرية وإعادة هيكلة الديون .

الجدير بالذكر أن التجارب العالمية تشير إلى أنه عندما يصل النظام المصرفي في أحد البلدان الصناعية إلى عبء سنوي لخسائر القروض قدرة ٣ - ٤% من مجموع القروض القائمة فإن الأمر يستلزم التحرك لمنع وقوع أزمة .

أما في ايطاليا حيث تقدر القروض العديمة الأداء بحوالي ١٠% من القروض القائمة ، نجد أن مشكلة القروض العديمة الآداء مركزة بشكل ضخم في جنوب البلاد ، ويعكس الأداء الضعيف للبنوك مشاكل هيكلية مزمنه ، وهو الوضع الذي زاد من تفاقمه الطبيعة غير المتوازنة للانتعاش اقليميا ، وعلى الرغم من أن المخصصات الوطنية لخسائر القروض وشطبها لم يتجاوز ٥ر١% فقط من مجموع القروض القائمة في عام ١٩٩٥م ، إلا أنه قد يزيد في السنوات القادمة ، وفي ضوء هذه الظروف قدمت السلطات الايطالية حوالي ٢ مليار دولار كمساندة مالية لإعادة هيكلة البنوك ، بالاضافة إلى ادماج العديد من البنوك الصغيرة مع البنوك الأقوى .

أما في فرنسا فيرجع السبب وراء الضغوط في القطاع المصرفي في جانب كبير منها إلى انخفاض قيمة العقارات في السنوات الأخيرة ، وقد وصلت مخصصات خسائر القروض الجديدة من قبل البنوك التجارية في عام ١٩٩٥م نحو ١% من رصيد القروض القائمة .

وفي الهند بلغت نسبة الأصول غير المنتجة لبنوك القطاع العام البالغ عددها ٢٧ بنكاً نحو ٥ر١٩% من اجمالي محفظة القروض في شهر مارس ١٩٩٥م .

" الاقتصاد العالمي على حافة أزمة مصرفية عالمية "

٣/٢

يشير الخبراء إلى أن المشاكل المصرفية - التي حدثت بسبب ضعف الرقابة المصرفية والتوسع الائتماني غير المنضبط من جانب البنوك - قد أصابت الدول النامية بصفة خاصة بأضرار بالغة ، نظرا لأن البنوك في هذه الدول تمتلك حصة الأسد من الأصول المالية في هذه الدول ، وهي عصب الحياة هناك ، فهي المسئولة عن نظام المدفوعات ، والمشتري الرئيسي للسندات الحكومية والمسئولة عن توفير السيولة في السوق المالية ، ومن ثم فإنه عندما يواجه أحد البنوك صعوبات مالية فان النظام المالي بأكمله سرعان مايعاني ، وأضافوا أن السبب الأساسي لما تعانيه البنوك في ظل التحرر المالي غير المنضبط ، هو خصخصة هذه البنوك ، واضطرارها إلى تعظيم ايراداتها - دون ضوابط - بهدف تعظيم أقصى ربح لمالكيها ، وفي غياب الرقابة المصرفية الفعالة لجأت هذه البنوك إلى التوسع الائتماني بشكل كبير ، حتى أنه خلال الفترة من عام ١٩٩١م ومنتصف عام ١٩٩٤م فان نسبة القروض غير المنتجة تضاعفت حيث بلغت ٨% من اجمالي القروض المصرفية ، كما أن الاقراض لتمويل عملية شراء الأسهم ، وتمويل شراء العقارات قد ساهم في ابراز حدة هذه المشكلة ، حيث أن التدفقات النقدية الاضافية في هاتين السوقين (سوق الأسهم وسوق العقارات) قد دفعا بالأسعار إلى أعلى ، مما حدا بالمقترضين إلى طلب المزيد من القروض ، وعندما تزايدت حدة المشكلة وجد عملاء البنوك أنفسهم فجأة غير قادرين على سداد القروض ، ومن ثم اضطروا إلى بيع أصولهم وبالتالي انحسرت الأسعار وبدأوا الدخول في دائرة حلزونية ، وكانت النتيجة ضعف النظام المالي وظهور الخلل في المراكز المالية للبنوك ، وقد ظهر ذلك واضحا في كل من البرازيل وتايلند .

ويرى الخبراء أن المشاكل المصرفية قد ساهمت بشكل كبير في الأزمة المالية التي أصابت المكسيك في نهاية عام ١٩٩٤م ، واذا لم يتم تداركها فمن المتوقع حدوث كارثة في المستقبل القريب، حيث ستظهر آثارها المروعة في كل من البرازيل واندونيسيا وروسيا والعملاق القادم الصين، وهو ماحدا بمدير عام صندوق النقد الدولي "ميشيل كامديسو" إلى مخاطبة المجتمعين في مؤتمر عقد ببنك التنمية الأمريكي **Inter - American Development Bank** في شهر سبتمبر ١٩٩٦م إلى القول :

"أنني مازلت أردد متسائلاً : أين ستكون الأزمة الاقتصادية العالمية القادمة ... المكسيك التالية ؟ ان اجابتي هي : لا أعرف ولكن أتوقع أن تبدأ بأزمة مصرفية؟

"I am Frequently asked, Where will we have the next international economic crisis - the next Mexico ? My answer is, I don’t know, but I suspect it will begin with a banking crisis. "

وكما حدث في المكسيك عقب الأزمة التي لحقت بها في نهاية عام ١٩٩٤م ، فإن سعر الاقراض المصرفي تصاعد وأصبح من الصعب حتى على ذي الجدارة الائتمانية العالية من الحصول على قروض مصرفية جديدة ، وحينئذ تغيرت الأنماط الادخارية كما حدث لعدة سنوات في ماليزيا ، حيث اندفع المدخرين إلى طلب السيولة وذلك عقب اضطرار أكبر البنوك هناك في عام ١٩٨٣م إلى الغاء القروض عديمة الآداء ، والتي كانت تعادل ٤ر١% من جملة الناتج المحلي .
نقول أنه في ضوء ذلك فان قدرة السلطات النقدية في اللجوء إلى سلاح تفاوت أسعار الفائدة واستخدام أدوات نقدية أخرى في التحكم في تحركات رؤوس الأموال الدولية تكون غير فعالة .

ففي جمهورية التشيك - على سبيل المثال - فإن فعالية السياسة النقدية كانت في منتصف السبعينات محدودة ، وذلك لأن تصاعد الديون المعدومة ، وظهور العديد من البنوك المتعثرة أدى إلى تجزىء سوق مابين البنوك حسب الجدارة الائتمانية وتسبب ذلك في فقدان الأثر الناتج من تحركات سعر الفائدة ، وكما ذكر مدير ادارة الشئون النقدية والمصرفية بصندوق النقد الدولي أن "النقود القوية تتطلب بنوك قوية" .

ان تكلفة دعم ورسملة وإعادة هيكلة البنوك المتعثرة تشكل عبئاً كبيراً ، إذ أن ١٢% من الناتج المحلي الاجمالي قد تم انفاقها لمساندة البنوك التشيكية في عام ١٩٩٤م على سبيل المثال ، كما أن الحكومة التانزانية طرحت سندات بقيمة تعادل ٥ر١٤% من الناتج المحلي الاجمالي في سبيل استقرار القطاع المصرفي والذي قدرت فيه نسبة القروض عديمة الآداء إلى اجمالي القروض بنحو ٨٠% في عام ١٩٩٤م .

ان التكلفة الضخمة المحتملة لعلاج الأزمة يفسر تحمس مسئولي صندوق النقد والبنك الدوليين لتقوية الجهاز المصرفي في الأسواق الناشئة في المستقبل ، الأمر الذي حدا بمدير ادارة تطوير القطاع المالي بالبنك الدولي إلى القول بأن الدول في حالة استقطاعها نسبة كبيرة من ناتجها المحلي لإعادة هيكله نظامها المصرفي فان ذلك سيكلفها الكثير .

ان حكومات الدول الصناعية السبع الكبرى G7 تأمل تحسن استقرار البنوك في العالم النامي ، وان كان اهتمامهم يتركز أكثر في ظل الحقيقة القائلة بأن مشاكل البنوك في الأسواق النامية يمكن أن تكون السبب الرئيسي لأزمة مصرفية عالمية كبرى ، وان

مخاطرة حدوث ذلك تتزايد يوماً بعد يوم في ضوء توسع الائتمان المصرفي في هذه البنوك ، واتجاهها السريع نحو الاندماج في الأسواق المالية الدولية ، فبسبب الارتباط الوثيق الآن بين الدول النامية والصناعية من خلال الأسواق المالية (حيث بلغت نسبة القروض المشتركة حوالي ٢٠% من جملة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الدول النامية في عام ١٩٩٦م) فإن المستثمرين الذين فقدوا شجاعتهم يمكن أن يكونوا خارج الحلبة في حالة حدوث أي هزة ، وهذا مايفسر الوضع المالي الأكثر قلقا والذي حدث في تايلند ، وترتب عليه انخفاض في قيمة عملتها (البات) بنسبة ٢٢% عقب تعويمه في شهر يوليو ١٩٩٧م ، والصعوبات المتزايدة التي واجهت بعض المؤسسات المحلية وهي بصدد سداد قروضها بالعملة الأجنبية .

" الاقتصاد العالمي على حافة أزمة مصرفية عالمية "

٣/٣

ان بعض الأزمات الاقتصادية كالتي حدثت في المكسيك في نهاية عام ١٩٩٤م ، وفي تايلند في منتصف عام ١٩٩٧م جعلت من المؤسسات المالية الدولية ووزراء مالية الدول الصناعية السبع الكبرى G7 - خاصة وزارة الخزانة الأمريكية تنظر إليها بشيء من الفزع .

ان خوفهم الأكبر يتمثل في أن مثل هذه الأزمات في المستقبل ستطرح قضية المخاطر التي قد تلحق بالنظام المالي العالمي ، ومن ثم فان نجاح مجموعة G7 (في عام ١٩٩٦م) في مساندة صندوق النقد الدولي في توفير ترتيبات مصرفية في صورة قروض قدرها ٢٥ مليار دولار تعتبر علامة للتأكيد على قدرة المجتمع الدولي للتعامل مع مثل هذه الأزمات في المستقبل ، ولكن في ضوء التعبئة الكبيرة للموارد المالية التي تدفقت على الأسواق الناشئة منذ عام ١٩٩٦م ، فإن مثل هذا القدر الذي وفرته الدول الصناعية G7 ، أصبح غير كاف ، وجعله بمثابة انذار للنظام المالي الدولي ، فحوالي ١٥٠ مليار دولار من صافي رؤوس الأموال الخاصة الاضافية تدفقت إلى الأسواق الرئيسية في أمريكا اللاتينية والاقتصاديات الآسيوية في عام ١٩٩٦م ، وهو ضعف المعدل الذي حدث في عام ١٩٩٥م ، حيث سجل ٧٧ر٧ مليار دولار .

فدولة مثل الصين استطاعت جذب استثمارات صافية منها بلغت ٢٣ مليار دولار مقابل ٩ر١٣ مليار دولار في عام ١٩٩٥م ، كما بلغت حصة البرازيل ٤ر٣٥ مليار دولار في عام ١٩٩٦م مقابل ٨ر٣١ مليار دولار في العام السابق ، وكانت هذه الاستثمارات قد بلغت ١ر٩ مليار دولار فقط في عام ١٩٩٤م ، وحتى المكسيك فقد تدفق اليها أكثر من ١٣ مليار دولار ، حتى أن رئيس بنك سيتي كورب أعلن "انني لم أشاهد أبدا مثل هذه السيولة ، فهذا شيء غير مسبوق" .

الجدير بالذكر أنه لاتوجد أية علامة على وقف هذه التدفقات ، فصناديق الاستثمار وصناديق المعاشات وحتى شركات التأمين أخذت تقذف بالأموال في الأسواق الناشئة ، حتى أنه عندما طرحت روسيا سندات مدتها عشر سنوات في شهر يونيو الماضي في الأسواق الدولية ، والتي كان سعرها يفوق سعر سندات الخزانة الأمريكية ذات العشر سنوات بنحو ٣٧٥ نقطة كان الاقبال عليها شديد حتى أن موسكو ضاعفت من حجم الاصدار إلى ٢ مليار دولار .

وهنا يطرح المصرفيون وصانعو السياسات في الدول المتقدمة تساؤلاً حول عدم أخذ المستثمرين الدوليين للمخاطر في الاعتبار عند البحث عن العائد المرتفع وهم بذلك يكرروا نفس الخطأ الذي تم في المكسيك حينما تدفق اليها ٨٥ مليار دولار صافي خلال أربع سنوات قبل حدوث الأزمة ، وقد تم ذلك دون عمل أية تحليلات حقيقية لأوضاع المكسيك .

واذا كانت ديون أكثر من نصف الأسواق المالية أعطى لها درجة تقييم ائتمانية إلا أن بعض هذه التقييمات كان مبالغ فيه بشكل كبير وعلى سبيل المثال روسيا التي حصلت على تقييم قدره (**Ba2** من وكالة التقييم **Moody's**) فهل كانت تستحق هذا التقييم ؟

الأزمة المصرفية فقد تبدأ من الصين :

وأشار الخبراء إلى أن هناك العديد من الأماكن التي ربما تبدأ بها الأزمة المصرفية ، ويكفي النظر إلى الصين ، ففي نهاية عام ١٩٩٥م قدرت الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها في أكبر أربع بنوك بها بنحو ١٥٧ مليار دولار تمثل حوالي ٣٠% من محفظة القروض ، وكان هذا مرجعه اضطرار البنوك إلى اقراض المؤسسات المملوكة للدولة ، وقد ترتب على ذلك أن فقد الكثير من البنوك أموالها ، فاتجاه الصين السريع نحو اقتصاديات السوق كشف ضعف القطاع المملوك للدولة ، وعرض البنوك للسقوط بحيث أصبحت الصين في انتظار كارثة.

ويتساءل العديد من المراقبين لماذا لم تتخذ لجنة بازل أية اجراءات مبكرة حتى قبل حدوث أزمة المكسيك ، فقد كان من الواضح أن هناك ضعفا شديدا في الاشراف على البنوك ، وكان لابد من أن يأخذ ذلك أولوية من قبل اللجنة ، وان كان هناك بعض الدول في أمريكا اللاتينية أخذت على عاتقها تجنب مثل هذه المشاكل ، فدولة مثل شيلي قامت بتشديد اجراءات الرقابة المصرفية ، والزام البنوك بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ، ومطالبتها بمزيد من الشفافية وتوفير المعلومات ، وهو ماجنبها الكثير من المشاكل عندما سحب المستثمرون الدوليون أموالهم من الأسواق الناشئة في غضون أزمة المكسيك ، وكذلك في ارجواي التي بدأت في اصلاح نظامها المصرفي وتطبيق معايير لجنة بازل بخصوص كفاية رأس المال .

السياسات الواجب اتباعها عند حدوث مشاكل في القطاع المصرفي

ان وجود مشاكل في القطاع المصرفي من شأنه أن يحد من فعالية السياسة النقدية ، نظراً لأن رد فعل البنوك التي تعاني من مشاكل قد لايكون طبيعيا تجاه تغيرات أسعار الفائدة ، فضلاً عن أن البنوك المركزية في هذه الحالة قد تصبح حذره أكثر من اللازم تجاه السياسات في المواقف التي تتطلبها خوفاً من الحاق أضرار بالبنوك الضعيفة ، لذا فان واضعي السياسات يحتاجون إلى رصد مخاطر القطاع المصرفي بعناية بهدف تقليل تلك الخسائر ، بمعنى آخر ينبغي على السياسة النقدية أن تحاول منع تراكم الأصول الوهمية سواء في أسواق الأسهم أو العقارات .

النقطة الأخرى هي التأكد من أن القطاع المصرفي يخضع لتنظيم ورقابة واشراف دقيق يتوخى الحذر والرؤية ، فإذا كانت السلطات النقدية تسمح للبنوك بالسعي وراء الأعمال المربحة وتطوير أدوات وخدمات جديدة ، إلا أنها يجب أن تصر على أن تقوم البنوك بادارة أصولها بحذر وعناية ، وان تتأكد من أن مخاطر العمليات المصرفية تعد في نطاق المقبول .

ادارة التخطيط

ورقة بحثية بعنوان :

" الاقتصاد العالمي على حافة أزمة مصرفية عالمية "

سبتمبر ١٩٩٧م

ورقة بحثية بعنوان :

" الاقتصاد العالمي على حافة أزمة مصرفية عالمية "

إعداد

الدكتور / عمر عبدالله كامل

ورقة بحثية بعنوان :

" الاقتصاد العالمي على حافة أزمة مصرفية عالمية "

تشير التقارير الدولية المتخصصة في عالم البنوك ، إلى أن الاقتصاد العالمي أصبح على حافة أزمة مصرفية عالمية قد تكون حدتها أكثر خطورة من تلك التي حدثت منذ سنوات ، ويعزى الاقتصاديون العالميون ذلك إلى تصاعد الائتمان المصرفي بشكل ملحوظ سواء في العالم النامي أو المتقدم على السواء ، خاصة في الأسواق الناشئة التي كلفتها المشاكل المصرفية نحو ٢٠٠ مليار دولار خلال الخمس عشرة عاما الماضية ، وأصبحت تهدد حاليا وبشكل خطير استقرار النظام المالي الدولي .

فقد أشار بنك التسويات الدولية **PIS** إلى أن النمو الاقتصادي المرتفع الذي سجلته الدول الآسيوية خلال النصف الأول من التسعينات قد خلق مناخاً ترتب عليه زيادة غير طبيعية في الائتمان المصرفي ، إذ تشير الاحصاءات إلى أن نسبة الائتمان المصرفي في اندونيسيا ارتفعت بشكل كبير من ١ر٨% فقط من جملة الناتج المحلي الاجمالي **GDP** في عام ١٩٨٠م إلى ١ر٤٩% في عام ١٩٩٥م ، كما ارتفعت في ماليزيا من ١ر٣٣% إلى ٩ر٧٦% ، وفي تايلند ارتفعت من ٥ر٢٧% إلى ٧ر٨٨% ، ولم يقتصر ذلك على الدول الصناعية المذكورة حديثة التصنيع بل تعدى ذلك إلى الدول المتقدمة حيث ارتفعت نسبة الائتمان المصرفي من جملة الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية من ١ر٦٢% إلى ٣ر٦٣% .

ضعف الرقابة المصرفية هي السبب :

هذا ومن جانب آخر أدى ضعف الرقابة المصرفية على البنوك في العالم إلى العديد من الآثار السلبية حيث أغلق ١١٤٢ مؤسسة ائتمانية وادخارية ونحو ١٣٩٥ بنك في الولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩٩٢/١٩٨٠م ، وبلغ عبء مواجهة خسائر القروض ذروته بالنسبة للبنوك التجارية في عام ١٩٩١م حيث سجل ٨ر٢% من القروض القائمة ، كما بلغت نسبة القروض عديمة الآداء في اليابان نحو ٨% من جملة الناتج المحلي الاجمالي في بداية عام ١٩٩٦م ، وفي جمهورية التشيك ارتفعت إلى ٣٨% من اجمالي القروض القائمة في عامي ١٩٩٤ ، ١٩٩٥م الأمر الذي ترتب عليه اغلاق خمس مؤسسات مالية ، وخلال نفس الفترة اضطرت الحكومة الفنزويلية ومصرفها المركزي إلى تقديم دعم مالي بما يعادل ١٧% من الناتج المحلي الاجمالي إلى مجموعة كبيرة من البنوك المتعثرة .

وفي السويد بلغت نسبة القروض المعدومة ١٨% من اجمالي القروض خلال الفترة ١٩٩٣/٩٠م ، كما قدمت الحكومة عوناً ماليا لأكبر بنكين هناك ، أيضا بلغ عبء المخصصات السنوية لخسائر القروض عام ١٩٩٢/٩١م نحو ٦% من مجموع القروض القائمة في النرويج ، ٥% في فنلندا ، الأمر الذي اضطر البنوك الاسكندنافية إلى عمليات واسعة النطاق لإعادة الهيكلة عن طريق الادماجات الجبرية وإعادة هيكلة الديون .

الجدير بالذكر أن التجارب العالمية تشير إلى أنه عندما يصل النظام المصرفي في أحد البلدان الصناعية إلى عبء سنوي لخسائر القروض قدرة ٣ - ٤% من مجموع القروض القائمة فإن الأمر يستلزم التحرك لمنع وقوع أزمة .

أما في ايطاليا حيث تقدر القروض العديمة الأداء بحوالي ١٠% من القروض القائمة ، نجد أن مشكلة القروض العديمة الآداء مركزة بشكل ضخم في جنوب البلاد ، ويعكس الأداء الضعيف للبنوك مشاكل هيكلية مزمنه ، وهو الوضع الذي زاد من تفاقمه الطبيعة غير المتوازنة للانتعاش اقليميا ، وعلى الرغم من أن المخصصات الوطنية لخسائر القروض وشطبها لم يتجاوز ٥ر١% فقط من مجموع القروض القائمة في عام ١٩٩٥م ، إلا أنه قد يزيد في السنوات القادمة ، وفي ضوء هذه الظروف قدمت السلطات الايطالية حوالي ٢ مليار دولار كمساندة مالية لإعادة هيكلة البنوك ، بالاضافة إلى ادماج العديد من البنوك الصغيرة مع البنوك الأقوى .

أما في فرنسا فيرجع السبب وراء الضغوط في القطاع المصرفي في جانب كبير منها إلى انخفاض قيمة العقارات في السنوات الأخيرة ، وقد وصلت مخصصات خسائر القروض الجديدة من قبل البنوك التجارية في عام ١٩٩٥م نحو ١% من رصيد القروض القائمة .

وفي الهند بلغت نسبة الأصول غير المنتجة لبنوك القطاع العام البالغ عددها ٢٧ بنكاً نحو ٥ر١٩% من اجمالي محفظة القروض في شهر مارس ١٩٩٥م .

ويشير الخبراء إلى أن المشاكل المصرفية - التي حدثت بسبب ضعف الرقابة المصرفية والتوسع الائتماني غير المنضبط من جانب البنوك - قد أصابت الدول النامية بصفة خاصة بأضرار بالغة ، نظرا لأن البنوك في هذه الدول تمتلك حصة الأسد من الأصول المالية في هذه الدول ، وهي عصب الحياة هناك ، فهي المسئولة عن نظام المدفوعات ، والمشتري الرئيسي للسندات الحكومية والمسئولة عن توفير السيولة في السوق المالية ، ومن ثم فإنه عندما يواجه أحد البنوك صعوبات مالية فان النظام المالي بأكمله سرعان مايعاني ، وأضافوا أن السبب الأساسي لما تعانيه البنوك في ظل التحرر المالي غير المنضبط ، هو خصخصة هذه البنوك ، واضطرارها إلى تعظيم ايراداتها - دون ضوابط - بهدف تعظيم أقصى ربح لمالكيها ، وفي غياب الرقابة المصرفية الفعالة لجأت هذه البنوك إلى التوسع الائتماني بشكل كبير ، حتى أنه خلال الفترة من عام ١٩٩١م ومنتصف عام ١٩٩٤م فان نسبة القروض غير المنتجة تضاعفت حيث بلغت ٨% من اجمالي القروض المصرفية ، كما أن الاقراض لتمويل عملية شراء الأسهم ، وتمويل شراء العقارات قد ساهم في ابراز حدة هذه المشكلة ، حيث أن التدفقات النقدية الاضافية في هاتين السوقين (سوق الأسهم وسوق العقارات) قد دفعا بالأسعار إلى أعلى ، مما حدا بالمقترضين إلى طلب المزيد من القروض ، وعندما تزايدت حدة المشكلة وجد عملاء البنوك أنفسهم فجأة غير قادرين على سداد القروض ، ومن ثم اضطروا إلى بيع أصولهم وبالتالي انحسرت الأسعار وبدأوا الدخول في دائرة حلزونية ، وكانت النتيجة ضعف النظام المالي وظهور الخلل في المراكز المالية للبنوك ، وقد ظهر ذلك واضحا في كل من البرازيل وتايلند .

ويرى الخبراء أن المشاكل المصرفية قد ساهمت بشكل كبير في الأزمة المالية التي أصابت المكسيك في نهاية عام ١٩٩٤م ، واذا لم يتم تداركها فمن المتوقع حدوث كارثة في المستقبل القريب ، حيث ستظهر آثارها المروعة في كل من البرازيل واندونيسيا وروسيا والعملاق القادم الصين ، وهو ماحدا بمدير عام صندوق النقد الدولي "ميشيل كامديسو" إلى مخاطبة المجتمعين في مؤتمر عقد ببنك التنمية الأمريكي
Inter - American Development Bank في شهر سبتمبر ١٩٩٦م إلى القول :
"أنني مازلت أردد متسائلاً : أين ستكون الأزمة الاقتصادية العالمية القادمة ... المكسيك التالية ؟ ان اجابتي هي : لا أعرف ولكن أتوقع أن تبدأ بأزمة مصرفية؟

"I am Frequently asked, Where will we have the next international economic crisis - the next Mexico ? My answer is, I don’t know, but I suspect it will begin with a banking crisis. "

وكما حدث في المكسيك عقب الأزمة التي لحقت بها في نهاية عام ١٩٩٤م ، فإن سعر الاقراض المصرفي تصاعد وأصبح من الصعب حتى على ذي الجدارة الائتمانية العالية من الحصول على قروض مصرفية جديدة ، وحينئذ تغيرت الأنماط الادخارية كما حدث لعدة سنوات في ماليزيا ، حيث اندفع المدخرين إلى طلب السيولة وذلك عقب اضطرار أكبر البنوك هناك في عام ١٩٨٣م إلى الغاء القروض عديمة الآداء ، والتي كانت تعادل ٤ر١% من جملة الناتج المحلي .
نقول أنه في ضوء ذلك فان قدرة السلطات النقدية في اللجوء إلى سلاح تفاوت أسعار الفائدة واستخدام أدوات نقدية أخرى في التحكم في تحركات رؤوس الأموال الدولية تكون غير فعالة .

ففي جمهورية التشيك - على سبيل المثال - فإن فعالية السياسة النقدية كانت في منتصف السبعينات محدودة ، وذلك لأن تصاعد الديون المعدومة ، وظهور العديد من البنوك المتعثرة أدى إلى تجزىء سوق مابين البنوك حسب الجدارة الائتمانية وتسبب ذلك في فقدان الأثر الناتج من تحركات سعر الفائدة ، وكما ذكر مدير ادارة الشئون النقدية والمصرفية بصندوق النقد الدولي أن "النقود القوية تتطلب بنوك قوية" .

ان تكلفة دعم ورسملة وإعادة هيكلة البنوك المتعثرة تشكل عبئاً كبيراً ، إذ أن ١٢% من الناتج المحلي الاجمالي قد تم انفاقها لمساندة البنوك التشيكية في عام ١٩٩٤م على سبيل المثال ، كما أن الحكومة التانزانية طرحت سندات بقيمة تعادل ٥ر١٤% من الناتج المحلي الاجمالي في سبيل استقرار القطاع المصرفي والذي قدرت فيه نسبة القروض عديمة الآداء إلى اجمالي القروض بنحو ٨٠% في عام ١٩٩٤م .

ان التكلفة الضخمة المحتملة لعلاج الأزمة يفسر تحمس مسئولي صندوق النقد والبنك الدوليين لتقوية الجهاز المصرفي في الأسواق الناشئة في المستقبل ، الأمر الذي حدا بمدير ادارة تطوير القطاع المالي بالبنك الدولي إلى القول بأن الدول في حالة

استقطاعها نسبة كبيرة من ناتجها المحلي لإعادة هيكله نظامها المصرفي فان ذلك سيكلفها الكثير .

تأمل تحسن استقرار البنوك في العالم G7ان حكومات الدول الصناعية السبع الكبرى النامي ، وان كان اهتمامهم يتركز أكثر في ظل الحقيقة القائلة بأن مشاكل البنوك في الأسواق النامية يمكن أن تكون السبب الرئيسي لأزمة مصرفية عالمية كبرى ، وان مخاطرة حدوث ذلك تتزايد يوماً بعد يوم في ضوء توسع الائتمان المصرفي في هذه البنوك ، واتجاهها السريع نحو الاندماج في الأسواق المالية الدولية ، فبسبب الارتباط الوثيق الآن بين الدول النامية والصناعية من خلال الأسواق المالية (حيث بلغت نسبة القروض المشتركة حوالي ٢٠% من جملة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الدول النامية في عام ١٩٩٦م) فإن المستثمرين الذين فقدوا شجاعتهم يمكن أن يكونوا خارج الحلبة في حالة حدوث أي هزة ، وهذا مايفسر الوضع المالي الأكثر قلقا والذي حدث في تايلند ، وترتب عليه انخفاض في قيمة عملتها (البات) بنسبة ٢٢% عقب تعويمه في شهر يوليو ١٩٩٧م ، والصعوبات المتزايدة التي واجهت بعض المؤسسات المحلية وهي بصدد سداد قروضها بالعملة الأجنبية .

ان مثل هذه الأزمات (في المكسيك في نهاية عام ١٩٩٤م ، وفي تايلند في منتصف عام ١٩٩٧م) جعلت من المؤسسات المالية الدولية ووزراء مالية الدول الصناعية - خاصة وزارة الخزانة الأمريكية تنظر إليها بشىء من الفزع .G7السبع الكبرى

ان خوفهم الأكبر يتمثل في أن مثل هذه الأزمات في المستقبل ستطرح قضية المخاطر التي قد تلحق بالنظام المالي العالمي ، ومن ثم فان نجاح مجموعة G7(في عام ١٩٩٦م) في مساندة صندوق النقد الدولي في توفير ترتيبات مصرفية في صورة قروض قدرها ٢٥ مليار دولار تعتبر علامة للتأكيد على قدرة المجتمع الدولي للتعامل مع مثل هذه الأزمات في المستقبل ، ولكن في ضوء التعبئة الكبيرة للموارد المالية التي تدفقت على الأسواق الناشئة منذ عام ١٩٩٦م ، فإن مثل هذا القدر الذي وفرته G7الدول الصناعية أصبح غير كاف ، وجعله بمثابة انذار للنظام المالي الدولي ، فحوالي ١٥٠ مليار دولار من صافي رؤوس الأموال الخاصة الاضافية تدفقت إلى الأسواق الرئيسية في أمريكا اللاتينية والاقتصاديات الآسيوية في عام ١٩٩٦م ، وهو ضعف المعدل الذي حدث في عام ١٩٩٥م ، حيث سجل ٧ر٧٧ مليار دولار .
فدولة مثل الصين استطاعت جذب استثمارات صافية منها بلغت ٢٣ مليار دولار مقابل ٩ر١٣ مليار دولار في عام ١٩٩٥م ، كما بلغت حصة البرازيل ٤ر٣٥ مليار دولار في عام ١٩٩٦م مقابل ٨ر٣١ مليار دولار في العام السابق ، وكانت هذه الاستثمارات قد بلغت ١ر٩ مليار دولار فقط في عام ١٩٩٤م ، وحتى المكسيك فقد تدفق اليها أكثر من ١٣ مليار دولار ، حتى أن رئيس بنك سيتي كورب أعلن "انني لم أشاهد أبدا مثل هذه السيولة ، فهذا شىء غير مسبوق" .

الجدير بالذكر أنه لاتوجد أية علامة على وقف هذه التدفقات ، فصناديق الاستثمار وصناديق المعاشات وحتى شركات التأمين أخذت تقذف بالأموال في الأسواق الناشئة ، حتى أنه عندما طرحت روسيا سندات مدتها عشر سنوات في شهر يونيو الماضي في الأسواق الدولية ، والتي كان سعرها يفوق سعر سندات الخزانة الأمريكية ذات العشر سنوات بنحو ٣٧٥ نقطة كان الاقبال عليها شديد حتى أن موسكو ضاعفت من حجم الاصدار إلى ٢ مليار دولار .

وهنا يطرح المصرفيون وصانعو السياسات في الدول المتقدمة تساؤلاً حول عدم أخذ المستثمرين الدوليين للمخاطر في الاعتبار عند البحث عن العائد المرتفع وهم بذلك يكرروا نفس الخطأ الذي تم في المكسيك حينما تدفق اليها ٨٥ مليار دولار صافي خلال أربع سنوات قبل حدوث الأزمة ، وقد تم ذلك دون عمل أية تحليلات حقيقية لأوضاع المكسيك .

واذا كانت ديون أكثر من نصف الأسواق المالية أعطى لها درجة تقييم ائتمانية إلا أن بعض هذه التقييمات كان مبالغ فيه بشكل كبير وعلى سبيل المثال روسيا التي حصلت على تقييم قدره (**Ba2** من وكالة التقييم **Moody's**) فهل كانت تستحق هذا التقييم ؟

الأزمة المصرفية فقد تبدأ من الصين :

وأشار الخبراء إلى أن هناك العديد من الأماكن التي ربما تبدأ بها الأزمة المصرفية ، ويكفي النظر إلى الصين ، ففي نهاية عام ١٩٩٥م قدرت الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها في أكبر أربع بنوك بها بنحو ١٥٧ مليار دولار تمثل حوالي ٣٠% من محفظة القروض ، وكان هذا مرجعه اضطرار البنوك إلى اقراض المؤسسات المملوكة للدولة ، وقد ترتب على ذلك أن فقد الكثير من البنوك أموالها ، فاتجاه الصين السريع نحو اقتصاديات السوق كشف ضعف القطاع المملوك للدولة ، وعرض البنوك للسقوط بحيث أصبحت الصين في انتظار كارثة.

ويتساءل العديد من المراقبين لماذا لم تتخذ لجنة بازل أية اجراءات مبكرة حتى قبل حدوث أزمة المكسيك ، فقد كان من الواضح أن هناك ضعفا شديدا في الاشراف على البنوك ، وكان لابد من أن يأخذ ذلك أولوية من قبل اللجنة ، وان كان هناك بعض الدول في أمريكا اللاتينية أخذت على عاتقها تجنب مثل هذه المشاكل ، فدولة مثل شيلي قامت بتشديد اجراءات الرقابة المصرفية ، والزام البنوك بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ، ومطالبتها بمزيد من الشفافية وتوفير المعلومات ، وهو ماجنبها الكثير من المشاكل عندما سحب المستثمرون الدوليون أموالهم من الأسواق الناشئة في غضون أزمة المكسيك ، وكذلك في ارجواي التي بدأت في اصلاح نظامها المصرفي وتطبيق معايير لجنة بازل بخصوص كفاية رأس المال .

السياسات الواجب اتباعها عند حدوث مشاكل في القطاع المصرفي

ان وجود مشاكل في القطاع المصرفي من شأنه أن يحد من فعالية السياسة النقدية ، نظراً لأن رد فعل البنوك التي تعاني من مشاكل قد لايكون طبيعيا تجاه تغيرات أسعار الفائدة ، فضلاً عن أن البنوك المركزية في هذه الحالة قد تصبح حذره أكثر من اللازم تجاه السياسات في المواقف التي تتطلبها خوفاً من الحاق أضرار بالبنوك الضعيفة ، لذا فان واضعي السياسات يحتاجون إلى رصد مخاطر القطاع المصرفي بعناية بهدف تقليل تلك الخسائر ، بمعنى آخر ينبغي على السياسة النقدية أن تحاول منع تراكم الأصول الوهمية سواء في أسواق الأسهم أو العقارات .

النقطة الأخرى هي التأكد من أن القطاع المصرفي يخضع لتنظيم ورقابة واشراف دقيق يتوخى الحذر والرؤية ، فإذا كانت السلطات النقدية تسمح للبنوك بالسعي وراء الأعمال المربحة وتطوير أدوات وخدمات جديدة ، إلا أنها يجب أن تصر على أن تقوم البنوك بادارة أصولها بحذر وعناية ، وان تتأكد من أن مخاطر العمليات المصرفية تعد في نطاق المقبول .

بداية الأحداث في منطقة جنوب شرق آسيا :

كانت بداية الأحداث المأسوية عندما لجأت تايلند - في ظل الضغوط التي تتعرض لها في الأسواق - إلى تعويم عملتها (البات) في أوائل يوليو ١٩٩٧م الأمر الذي ترتب عليه حدوث انخفاض فوري في سعر الصرف بلغ حوالي٢٠% في مواجهة الدولار الأمريكي ، ولمنع المزيد من التدهور في قيمة البات التايلندي ، لجأ البنك المركزي هناك إلى زيادة سعر فائدة الاقراض المصرفي بنسبة ٢% ليصل إلى ٥ر١٢% بعد التعويم ، وفي ضوء ذلك كان على الشركات التايلندية المقترضة بالدولار الأمريكي مواجهة سعر الفائدة المرتفع ، ويشير المحللون أن على هذه الشركات ديونا تبلغ ٤٥ مليار دولار أمريكي مستحقة الدفع خلال الاثنى عشر شهراً القادمة ، الأمر الذي قد يعرض العديد منها للافلاس.
ويعاني الاقتصاد التايلندي الآن من عبء الديون الخارجية التي تقترب من مائة مليار دولار منها ٦٦ مليار دولار أي بنسبة ٦٦% من جملة الديون مستحقة على القطاع الخاص وواجبة الدفع خلال سنة أو أقل ، الأمر الذي دفع وكالة تقييم الائتمان الأمريكية **Moody's** في ٩ ابريل ١٩٩٧م إلى تخفيض درجة جدارة الاقتصاد التايلندي حيث أعربت الوكالة المذكورة عن قلقها ازاء **A3** إلى **A2** للديون بالعملة الأجنبية من أوضاع القطاع المالي وتراكم الديون قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية المصاحبة لزيادة القروض العقارية عديمة الآداء ، الأمر الذي سيترتب عليه ارتفاع تكلفة اصدار أية سندات في المستقبل القريب وخاصة السندات المعروفة بـ **Yankee Bonds.**

الجدير بالذكر أنه في ضوء مشاكل القروض العقارية ، وتعثر القطاع المصرفي في تايلند فإن البنك المركزي التايلندي قام في أواخر شهر مايو ١٩٩٧م بتخفيض معدل النمو الاقتصادي المتوقع في الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٧م من ١ر٧% إلى ٥ر٩% ، كما توقع زيادة العجز في الحساب الجاري بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي

من ٦% إلى ٧% ، وفي ضوء تدني معدل النمو الاقتصادي وانخفاض الايرادات الحكومية ، ستعاني تايلند - ولأول مره منذ عشر سنوات - من عجز مالي في الموازنة الحكومية ، الأمر الذي دعا وزير ماليتها Amuvay Virawan في شهر فبراير ١٩٩٧م إلى الاعلان عن تخفيض الموازنة بنسبة ٦% للعام الحالي والعام القادم ١٩٩٨م .

أما في ماليزيا :

وعقب تخفيض سعر صرف البات التايلندي وماتلاه من تخفيض سعر صرف البيزو الفلبيني فإن المضاربين اتجهوا إلى المضاربة في عملة ماليزيا (الرنجت) ، وفي مواجهة ذلك لجأ البنك المركزي الماليزي إلى تحذير المضاربين من أنه سيلجأ إلى رفع سعر الفائدة ، وبالرغم من ذلك فقد انخفض سعر صرف الرنجت الماليزي بنسبة ٨ر١% في مواجهة الدولار ، ويشير المحللون إلى أن الحكومة الماليزية انفقت ٢ مليار دولار في سبيل المحافظة على سعر صرف الرنجت .

أما بالنسبة لسوق الأسهم والعقارات في ماليزيا ، فقد كان هناك تخوف من حدوث انهيار في سوق العقارات - على غرار ماحدث في اليابان - حيث أن نسبة القروض الممنوحة من البنوك والموجهة لسوق العقارات تبلغ ٣٠% من اجمالي قروض البنوك ، حيث انجذب العديد من الشركات - قليلي الخبرة في مجال العقارات - لهذه السوق في ضوء النمو العالي في هذا القطاع ، فضلا عن الأرباح الكبيرة السهلة ، الأمر الذي جعل المحللين يتوقعون حدوث تخمة في سوق العقارات الماليزي بنهاية عام ١٩٩٧م وبداية عام ١٩٩٨م ، وكان سوق العقارات الماليزي قد أضير بشدة في منتصف الثمانينات الأمر الذي حدا بالبنك المركزي الماليزي في ذلك الوقت للتدخل ، وتقديم العون المالي لبعض البنوك التجارية .

الجدير بالذكر أن الحكومة الماليزية أعلنت في نهاية شهر مارس ١٩٩٧م عن احـ ـدى عشر اجـ ـراءا في مواجهة سـ ـوق العقارات والمضاربة في الأسهم ، حيث وضع سقفا يحدد الحد الأقصى لقروض البنوك في مجال التطوير العقاري - باستثناء مشروعات البنية الأساسية ومساكن محدودي الدخل المنخفضة التكلفة - بحيث لايتعدى ذلك ٢٠% من اجمالي القروض المصرفية المسجلة في أول شهر ابريل ١٩٩٧م ، كما نصت الاجراءات على ألا تتعدى القروض الممنوحة من البنوك التجارية لشراء الأسهم ١٥% من اجمالي القروض المصرفية. أما بنوك التجارة والأعمال Merchant Banks فعليها ألا تزيد قروضها الموجهة لنفس الغرض عن ٣٠% من اجمالي قروضها ، وبالرغم من هذه الاجراءات يعتقد الاقتصاديون أنها غير كافية بالمقارنة بالخطر الذي يهدد الاقتصاد الماليزي .

وفيما يتعلق بسوق الأسهم في ماليزيا فقد هبط المؤشر الرئيسي للأسهم في بورصة كوالالمبور بنحو ٣٥% العام الحالي وفقد المؤشر المجمع لبورصة كوالامبور للأوراق المالية المؤلف من أسهم ١٠٠ شركة كبرى نحو ٦ر١٠٠ نقطة أو بنسبة ١١% في

أول سبتمبر ١٩٩٧م ، وأشار المحللون إلى أن قيمة الأسهم بلغت الآن أدنى مستوياتها منذ عدة سنوات ، حيث بلغ مضاعف ربحية السهم على مستوى السوق حاليا مابين ١٠ -١١ مره ، وهذا مالم يحدث منذ خمس سنوات ، ويؤكد المحللون أن الوقت ملائم للمستثمرين في الأجلين المتوسط والطويل لشراء كميات كبيرة من الأسهم .

وتجدر الاشارة إلى أن رئيس وزراء ماليزيا - الدكتور مهاتير محمد - أعلن في أوائل شهر سبتمبر ١٩٩٧م عن إقامة صندوق قيمته ٦٠ مليار رنجت (١٩ مليار دولار) بهدف دعم سوق الأسهم الماليزية المنخفضة ، وللدفاع عنها أمام المضاربين الأجانب ، وسيقوم الصندوق بدفع علاوة اضافة إلى الأسهم التي يبيعها الماليزيون في حين لن ترتفع أسعار الأسهم التي يبيعها الأجانب عن مستوياتها في السوق ، غير أن بعض الاقتصاديين ذكروا أنهم لايتوقعون أن يساهم الصندوق الجديد في تخفيف حدة أزمة الثقة التي تشهدها الأسواق المالية في ماليزيا ، وقالوا ان الهدف من هذا الصندوق على مايبدو هو انقاذ الشركات الكبيرة التي انخفضت أسعار أسهمها إلى مستويات دفعت البنوك إلى المطالبة بتسديد القروض التي منحتها إلى هذه الشركات ، كما أن خدمة الديون الأجنبية المقومة بالدولار الأمريكي والتي تقع على كاهل الشركات الكبرى ستنطوي على تكاليف أكبر بعد الهبوط الذي حدث في سعر صرف الرنجت .

وفي ضوء انخفاض أسعار الأسهم في ماليزيا عندما هبت الأزمة بنسبة ١١% وفي تايلند بنسبة ١٠% وفي اندونيسيا بنسبة ١٤% ، وفي الفلبين بنسبة ١٧% فقد انتشرت العدوى إلى الأسواق الأخرى ، حيث انخفضت أسعار الأسهم في هونج كونج بنسبة ٨% ، وانتشرت الأزمة من دول جنوب شرق آسيا لتصيب الأسواق المالية في لندن وول ستريت ، ومن هنا فان شدة العاصفة التي هبت على هذه الأسواق بدأت تثير شكوكاً وتساؤلات خطيرة حول السياسات الحكومية بشأن النمو طويل الأجل .

واذا كانت هذه الاضطرابات في الأسواق المالية والتي انكشفت من جراء مشكلة التخمة في السوق العقارية في منطقة جنوب شرق آسيا ، وكذلك التباطؤ الحاد في الصادرات ، فإن هذه التوترات باتت حاده وأصبحت هناك حاجة ماسة من جانب الحكومات لإعادة الثقة إلى المستثمرين ، مما حدا بأحد الخبراء بالقول أن النظام المالي في هذه المنطقة لم يتمكن من ملاحقة التنمية الصناعية ، ونتيجة لذلك فان هذه الدول لم تكن في وضع مواتٍ يسمح لها باستيعاب التدفقات الهائلة من رؤوس الأموال .

الجدير بالاشارة أن هناك ثلاث طرق يمكن للأزمة التي حدثت للأسواق الآسيوية ان تنتقل إلى بقية الأسواق العالمية الأولى عن طريق هونج كونج بسبب ارتباط دولار هونج كونج بالدولار الأمريكي منذ عام ١٩٨٣م ، والطريق الثاني من خلال الأثر الذي سيتركه تباطؤ النمو الاقتصادي في جنوب شرق آسيا (بسبب تفاقم عجز الحساب الجاري وتزايد المديونية في ضوء انخفاض سعر صرف عملاتها) على مجمل الاقتصاد العالمي الذي لقى في السنوات الأخيرة دعما له من قبل توسع أسواق جنوب

شرق آسيا وتزايد أعداد الطبقات الآسيوية الوسطى التي تتميز بميل عالي للانفاق على السلع والمنتجات الغربية ، أما الطريق الثالث فتظهر من خلال الطبيعة المتقلبة للمستثمرين الدوليين ، فقد شهدت أسواق جنوب شرق آسيا تدفقات استثمارية ضخمة خلال عقد التسيعنات ، إلا أن تلك الاستثمارات ومثلما حدث عام ١٩٩٤م قد تميزت بقدر مرتفع جدا من الحساسية نحو ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا جعل ذلك من عملية انسحاب الأموال تتم بسرعة بالغة ، الأمر الذي ضاعف من مشكلة السيولة في هذه الأسواق ، وقد يظهر اقتصاد الولايات المتحدة حاجة إلى رفع أسعار الفائدة خلال فصل الخريف المقبل بهدف اشاعة الهدوء في الصعود الاستهلاكي المحلي ، ومن شأن أي رفع في أسعار الفائدة أن يوجه ضربة مزدوجة إلى الأسواق الآسيوية، إذ سيشجع رفع الفائدة الأموال على العودة إلى الولايات المتحدة وانسحابها من الأسواق الآسيوية التي حتما ستتأثر بهذه السحوبات وما يستتبع ذلك من تأثير على الاقتصاد العالمي ككل .

ان على دول جنوب شرق آسيا إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية بحيث تستطيع ايجاد اقتصاديات أكثر توازنا ، كما يجب عليها التوسع في إنشاء الأسواق المفتوحة للحد من سيطرة الرأسمالية ، بالاضافة إلى معالجة مشكلة سوء استخدام القروض ، ويعتبر الوقت الحالي فرصة ذهبية للتغيير نحو الأفضل لتفتح الطريق أمام طفرة اقتصادية آسيوية جديدة .

تحذير من البنك الدولي :

الجدير بالذكر أنه في مواجهة هذه الاحداث فقد وجه البنك الدولي في منتصف سبتمبر ١٩٩٧م تحذيراً إلى اقتصاديات جنوب شرق آسيا مفاده بأن عليها تحسين أنظمتها المصرفية وتلك المتعلقة بالأسواق المالية ، وجاء في التقرير المعنون :
"هل تقوض نقاط الضعف في القطاع المالي معجزة شرق آسيا" أن نوعية الأنظمة المالية في دول المعجزات أصبحت موضع تساؤل " حيث اعتبر البنك الدولي اصلاح القطاع المصرفي أمرا حيويا لأنه المسيطر على معظم التدفقات المالية الجديدة ، محملا الاقراض الممنوح للمؤسسات الحكومية وسوء الممارسات الاقراضية المسئولية عن الديون المعدومة التي يمكن أن تصل إلى ٦٦٠ مليار دولار ، وحذر التقرير قائلا : "في عالم يتزايد تكامله المالي ، لم يعد ممكنا لآسيا أن تؤجل اتخاذ القرارات الصعبة ، لأن عقوبة الابقاء على نظام مصرفي هش وغير متطور ، قاسية للغاية " .

أهم المؤشرات الاقتصادية

لبعض دول جنوب شرق آسيا التي تأثرت بالأزمة الأخيرة

١- تايلند

البند	السنوات			
	١٩٩٥	١٩٩٦م	١٩٩٧ تقديري	١٩٩٨ تقديري
الناتج المحلي الاجمالي (بالمليار دولار)	١٦٦ر٩	١٨٣ر٨	١٩٦ر٢	٢٢١ر٣
معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي %	٨ر٦	٦ر٧	٥ر٤	٦ر٤
معدل التضخم %	٥ر٨	٥ر٨	٥	٥ر٢
نسبة الفائض في الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي %	٣	٢ر١	صفر	٠ر٧
الفائض (العجز) التجاري بالمليار دولار	(-) ١٥	(-) ١٦ر٥	(-) ١٥	(-) ١٦
الاحتياطيات الدولية (بالمليار دولار)	٣٦	٣٧ر٧	٣٣ر٧	٣٤ر٧
اجمالي الديون الخارجية (بالمليار دولار)	٨٦ر٥	٩٥ر٥	١٠٣ر٥	١١١ر٢
معدل خدمة الدين كنسبة من الصادرات %	١٣ر٩	١٦	١٧	١٣ر٨

المصدر :

Union Bank of Switzerland
New Horizon Economies
2 nd Quarter 1997

أهم المؤشرات الاقتصادية
لبعض دول جنوب شرق آسيا التي تأثرت بالأزمة الأخيرة

٣- ماليزيا

البند	السنوات			
	١٩٩٥	١٩٩٦م	١٩٩٧ تقديري	١٩٩٨ تقديري
الناتج المحلي الاجمالي (بالمليار دولار)	٨٧ر٢	٩٨ر٦	١١٢ر٢	١٢٩ر٩
معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي %	٩ر٥	٨ر٢	٨ر١	٨ر٥
معدل التضخم %	٣ر٤	٣ر٥	٣ر٣	٣ر٨
نسبة الفائض في الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي %	٠ر٩	٠ر٦	٠ر٩	١ر٢
الفائض (العجز) التجاري بالمليار دولار	٠ر٣	٣ر٦	٣ر٥	٢ر٨
الاحتياطيات الدولية (بالمليار دولار)	٢٥ر٤	٢٨ر١	٣٢ر٥	٣٥ر٩
اجمالي الديون الخارجية (بالمليار دولار)	٢٧ر٤	٢٩ر٠	٣١ر٠	٣٣ر٢
معدل خدمة الدين كنسبة من الصادرات %	٦ر٢	٥ر٩	٥ر٨	٦ر١

المصدر :

Union Bank of Switzerland
New Horizon Economies
2 nd Quarter 1997

أهم المؤشرات الاقتصادية
لبعض دول جنوب شرق آسيا التي تأثرت بالأزمة الأخيرة

٣- الفلبين

البند	السنوات			
	١٩٩٥	١٩٩٦م	١٩٩٧ تقديري	١٩٩٨ تقديري
الناتج المحلي الاجمالي (بالمليار دولار)	٧٤ر٢	٨٣ر٥	٩٢ر٤	١٠٤ر٤
معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي %	٤ر٨	٥ر٥	٥ر٨	٦ر٠
معدل التضخم %	٨ر١	٨ر٤	٧ر٥	٧ر٠
نسبة الفائض في الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي %	٠ر٥	٠ر٣	٠ر٤	٠ر٥
الفائض (العجز) التجاري بالمليار دولار	(-) ٩ر١	(-) ١١ر٨	(-) ١٤ر٥	(-) ١٨ر٧
الاحتياطيات الدولية (بالمليار دولار)	٧ر٦	١١ر٦	١٤ر٠	١٦ر٤
اجمالي الديون الخارجية (بالمليار دولار)	٤٥ر٥	٥٠ر٦	٥٧ر٤	٦٢ر٠
معدل خدمة الدين كنسبة من الصادرات %	١٧ر٣	١٤ر٨	١٣ر٣	١٣ر١

المصدر :

Union Bank of Switzerland
New Horizon Economies
2 nd Quarter 1997

أهم المؤشرات الاقتصادية

لبعض دول جنوب شرق آسيا التي تأثرت بالأزمة الأخيرة

٤- اندونيسيا

البند	السنوات			
	١٩٩٥	١٩٩٦م	١٩٩٧ تقديري	١٩٩٨ تقديري
الناتج المحلي الاجمالي (بالمليار دولار)	١٩٨ر٥	٢٢٠ر٧	٢٤٦ر٣	٢٧٣ر٣
معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي %	٨ر١	٨ر٠	٧ر٨	٧ر٥
معدل التضخم %	٩ر٤	٧ر٩	٧ر٦	٨ر٢
نسبة الفائض في الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي %	٠ر٨	٠ر٧	٠ر٦	٠ر٥
الفائض (العجز) التجاري بالمليار دولار	٥ر٧	٧ر٣	٥ر٢	٤ر٥
الاحتياطيات الدولية (بالمليار دولار)	١٣ر٧	١٧ر٩	١٨ر٩	١٩ر٤
اجمالي الديون الخارجية (بالمليار دولار)	١٠٩ر٢	١١٢ر٥	١١٨	١٢٢ر٥
معدل خدمة الدين كنسبة من الصادرات %	٣١ر٤	٣٢ر٢	٣١ر٩	٣٢

المصدر :

Union Bank of Switzerland
New Horizon Economies
2 nd Quarter 1997

ملحوظة :

تتوقع شركة بيرجيرين للأوراق المالية أن يتباطأ معدل نمو اجمالي الناتج المحلي في اندونيسيا إلى ٧% في عام ١٩٩٧م والى ٥ر٥% في عام ١٩٩٨م في ضوء الأحداث الأخيرة التي وقعت في منطقة جنوب شرق آسيا .

المصادر

1- Institutional Investor - August 1997

2- International Country Risk Guide,
August 1997, Volume XV111 Number 8

3- New Horizon Economis,
Union Bank of Switzerland 2nd Quarter 1997

٤- آفاق الاقتصاد العالمي - صندوق النقد الدولي - أكتوبر ١٩٩٦م

٥- أعداد متفرقة من جرائد الشرق الأوسط والعالم اليوم والأهرام .

١) لقد أصبح عمل المرأة ضرورة اقتصادية في الزمن الحاضر ولقد أوضح استبيان نشرته احدى الصحف المحلية بين الشباب انهم يفضلون الزواج بالمرأة العاملة فقط اذا تصورنا أن راتب خريج الجامعة يتراوح بين ٤٠٠٠ أو ٥٠٠٠ ريال فهل يكفي هذا المبلغ لبناء أسرة جديدة .
وأرى أن المرأة تستطيع أن تعمل في كل المجالات المهيئة لها جسمانياً شريطة الالتزام بمعايير الحشمة الاسلامية ولابد أن يبدأ المجتمع في تهيأة الظروف الملائمة لعمل المرأة والتاريخ الاسلامي حافل بنماذج من عمل المرأة في مجالات عديدة بل وأذكر وأنا في سن العشرين عام أن المرأة كانت تزاول التجارة في أسواق مثل سوق المناخه بالمدينة المنورة لبيع الخضار وغيرها ومازالت المرأة في المناطق الريفية تعمل بالزراعة وتربية الماشية بل وقيادة السيارة .

٢- إن اقتصاديات عمل المرأة والدراسات التى أجريت حولها كثيره وخذ على سبيل المثال أن المرأة لاتطلب أجورعالية بل وقد تكون أجورها منافسة للأيدي العاملة وهناك عشرات الملايين من الريالات التى تحول من الدولة الاقتصادية بواسطة العمالة المستوردة فماذا يضيرنا لو واجهنا هذه القوى العاملة العاطلة الى سوق العمل وفقا لضوابط ومعايير تتلائم مع قيمنا على سبيل المثال لا الحصر هنالك عشرات الآلاف من الوظائف المتاحة في القطاع الطبي وايضا يمكن تخصيص خطوط انتاج داخل المصانع لاتعمل فيها إلا السيدات وأخص بالذكر الصناعات الغذائية والملبوسات والانسجة وصناعة الورق والصناعات الدوائية بل والحاسب الآلي إذ أن طبيعة الحاسب الآلى في كل مؤسسة معزولة عن بقية الادارات وقس عليها اقسام الترجمة (المركزية والطباعة والارشفة الالكترونية) فهذه المهن بتحوير بسيط يمكن أن يحصل الفصل بين الجنسين أو الاقلال منه الى أدنى درجة .

٣- أما عن عمل ابنتي فاحدى بناتي في كلية الطب والثانيه لها ميول في علم الأدوية أو الهندسة الوراثية والثالثة ما زالت صغيرة لم تتحدد ميولها بعد أما عملها من عدمه فهي مسألة شخصية بينها وبين زوجها لا أتدخل فيها مع علمي بأن خطيب ابنتي الكبرى لا يمانع في عملها في مجال الطب .

٤- انا لا أرى أن المرأة لا تستطيع العمل في الصحافة أو التجارة او الفنون الراقية غير المتبذله مثل الرسم والديكور وتصاميم الازياء وغيرها وأربابها تعمل الى الوظائف التى تحتاج الى جهد بدني مثل أعمال البناء والطرق ونظافة الشوارع وغيرها مما تحتاج الى مجهود عضلي شديد .

ولقد برزت المرأة في جميع مجالات العمل التى تلائم طبيعتها في الممكن فمنهن الطبيبات والفنانات والمهن الطبية المختلفة والتدريس وغيرها .

٥- نعم أقرأ للكاتبات السعوديات وغيرهن ، وممن يحضرني الآن أسماهن : انتصارالعقيل و د. عزيزة المانع .... الخفي . وابتسام حلواني .وفاء كريبه وهذا لا يعني انه لايوجد غيرهن ولكن هذا ما يحضرني الآن بل وأطالب بالمزيد من الكاتبات النسائية فهن نصف المجتمع .

٦- أنا لا أخلط الأمور قد اختلف مع صديقي في الآراء واتفق ولكن هذا لايفسد للود قضية أما الكلمات رجولة فخولة فهذا لا استصيغها فالعلم والفن والأدب لايوجد فيها تفرقة بين المرأة والرجل ولا الجنسية .
أما عن التعالي فهناك فاصل رقيق يفصل بين الثقة بالنفس والتعالي ومعايير الناس في تحديد الفروق والتعالي والثقة بالنفس تختلف وفقا لرصيدهم الثقافي وتجاربهم ورؤسيتهم إلا أنني لا ألوم افراط المرأة العربية بشكل عام في الثقة بالنفس وهي أمر طبيعي لما مورس عليهن من حضر وتهميش .

٧- أنا أعشق القرأة منذ نعومة اظفاري وأنا لحسن حظي نشأت في عائلة مدمنة قراءة ذكوراً وإناثاً ولقد حبانا ا سبحانه وتعالى بجيل من المدرسين يندر توافر امثالهم اليوم ، فقد كان كل مدرس يجذبك الى المادة التى يدرسها بل وينصحك بالكتب المفيدة فرسخت العشق للقراءة لدي ، أما أولوياتى في القراءة الثقافة الاسلامية بجميع أنواعها فهي تمثل الروح بالنسبة لي وكل ما ازددت اطلاعاً كلما ازداد اعجابي بعظمة هذا الدين وايماني برب العالمين، يليها تخصص الاقتصاد والذي أرى أن يصبح في يوم من الايام الفقه الاقتصادي فمن يطلع على فقه المعاملات بعمق يرى الكثير والكثير من الحكم الاقتصادية المبثوثة في ثنايا هذا العلم حتى انني بدأت مشروع جديد وهو المسند الاقتصادي أجمع الاحاديث والنصوص الدينية المتعلقة بالاقتصاد ، ثم يلي في الأهمية التاريخ والعلوم الحديثة التي مازالت في طور التدريب مثل : الطب البديل بانواعه مثل العلاج بالالوان بانواعه والطب الصينى والطب المثلي (همو باثك) وما يسمى حديثا "راديونك" واظن ان هذه العلوم في القرن القادم سوف تحدث ثورة في عالم الطب وبطبيعة الحال يرتبط الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والعلوم التى تؤثر وتتأثر بالاقتصاد .

٨- اعجب لمن يربط الناس بمعايير مادية فالروابط المعنوية اكثر واهم بيني وبين صالح كامل واهمها راس الحكمة فمخافة ا ويليها ماقصده الشاعر بقوله :

ولكن التقي هو السعيد ولست ارى السعادة بجمع مال

ويربطني بصالح علاقة تربوية فقد تولى شطراً من تربيتنا لا نشغال الوالد ولفارق السن الكبير بيني وبينه . اضيف اليها علاقة المدرب بالتلميذ خلال العمل فانا لم أعمل مع أحد قط سواه فتستطيع ان تقول هو مزيج من علاقة ابوة وروحية تعليميه وتربوية واخلاقية وصلت الى حد انني استطيع أن أتنبأ برد فعله على أى أمر يعرض عليه وهو كذلك . اما الارزاق والثراء فهي بيد ا وكلانا راض عن ربه وما أعطاه .

٩- أبو فاطمة أو أبو محمد لعلها تكون نزعة عربية فالعربي يحب الكنية .

١٠- ليسن في العلم برجوازن نالعلم صبر ومصابرة وجهد مضني لقد وفقني ا واعطاني الصحة والميول وسرعة الاستيعاب فله الحمد وكل ما ازددت علماً ازداد علمي باني جاهل فاليوم الذي يمر علي ولا أقرأ فيه على الاقل مائة وخمسون صفحة اشعر انه ضاع من عمري بلا فائدة واحياناً يخيل الي قول القائل : أنا أفكر اذا أنا موجود فأقول أنا أقرأ فأنا موجود .

١١- ليست هنالك دعوة فعلية انما هي احاديث عابرة ورأي انني لا أفكر في المساهمة في مؤسسة صحفية في ظل نظام المؤسسات الصحافية الحالية وسوف أكتب رأيي بالتفصيل في مقال لاحق باذن ا .

١٢- للأسف الصحف العربية جميعها ما زالت عن الصحف الغربية سواء من حيث سرعة التخطين أو حداثة المعلومة وحتى ايضا حرية التعبير قد يكون مردوده ذلك ضعف الموارد المالية أو قله المشاركات من الكتاب فأنا أعرف الكثير من الكتاب الذين لو دخلوا الى الساحة لساهموا مساهمات فعالة وايضا قد يكون من العوامل عزوف القاري وقلة القراء التى تدعم الصحف اقتصاديا مما يساعدها على التطور وأخاف على الصحافة اليوم من خطر داهم قريب وخطر بعيد نسبياً اما القريب فهو تحكم شركات الاعلان الدولية في سوق الاعلان المحلية وبالتالي تتسرب لتقوية قنوات إعلانية خارجية وتفقد الصحف مورداً مالياً هاماً وليت وزارة الاعلام تولى هذا الامر الاهتمام الكافي بل واطالب وزارة التجارة بأن تفرض على الشركات المحلية الاعلان عبر شركات الاعلانات السعودية حتى تقطع الطريق على قراصنة الاعلان وكل من يعمل في هذا المجال يدرك هذه الحقيقة المؤلمة يكفي أن سوق الاعلانات في المملكة العربية السعودية يفوق الالفين مليون ريال فكم نصيب قنواتنا الصحفية والثقافية منها أنها مسؤلية اجتماعية يجب ان تعيها الشركات

السعودية اما الخطر البعيد نسبيا فهو الصحافة الالكترونية التى ستظهر قريبا من خلال شبكات المعلومات والانترنت وانها لا تواجه مشكلة الرقابة الذاتية او الرسمية .

١٣- هنالك عدد كبير من الكتاب الاقتصاديين السعوديين ويحضرني منهم الأن د.إحسان ابو حليقه والدكتور عمر باقعر وآخرين .

١٤- أما الفقه فهو تخصص مبني على تراكمات ثقافية منذ الصغر وممارسة عملية في مجال البنوك الاسلامية وشركات الاوراق المالية الاسلامية ولي شيوخ اعتز بهم نموا لدي الاتجاه الديني الواعي أهمهم : السيد اسحاق عزوز - رحمة ا - الذي تعلمت منه الكثير ، والشيخ / محمد نور سيف ، والشيخ / الشعراوي ، والشيخ / عثمان الصالح الذي كان له نقل التوحيد والدين في معهد العاصمة وهو الذي علمني اساليب الخطاب والحوار كما علم الكثيرين جزاه ا خيراً واطال عمره .

وأما الاقتصاد فايضا تخصص وممارسة وأما محاميا فمن لا يستطيع أن يدافع عن أفكاره لا يستحق أن يعتنق الافكار ، وأما مفكر فلا يمكن ان تكون اقتصادياً او كاتبا فلا بد أن تكون مفكر ، فالعلم في الرأس وليس في الكراس كما قالوا وأنا لاأرى نفسي إلا مبتدئاً في حاجة للمزيد ، وكل ما ازددت ازدادت حاجتي للاستزادة .

١٥- أنا أعتقد جازما انه آن الآوان لإنشاء شركة مساهمة ضخمة للتوسع في استخدام الكمبيوتر في برامج التعليم لشتى المراحل خذ على سبيل المثال تصرف الدولة الف مليون ريال سنويا على طباعة الكتب المدرسية مع أن دسك صغير قيمته ١٠ ريالات يستطيع ان يحمل مناهج التعليم في المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية بل أن تجرى التعديلات عليه في حالة تعديل بعض المناهج صحيح اننا نحتاج الى استثمار اولي لاستيراء كمبيوتر ولكن هذا الاستثمار (في الاجهزة) فستنخفض قيمته نظرا لضخامة الطلب واذا صنع محلياً اضف اليه امكانية تخفيف مصاريف المعلمين ، وقد كتب أحد الكتاب مؤخرا في إحدى الصحف المحلية عمى رآه في كوريا في عدد لايتجاوز ٥٠٠ شخص يبث المناهج الى الآف الفصول فالوفر على المدى الطويل للاقتصاد الوطني اوفر وللطالب اجدى فيما حبذا لو قامت هذه الشركة بالتنسيق مع وزارة المعارف والتعليم العالى بناء على دراسات علمية جادة واعتقد ان رأس المال وحتى أن وصل الى ١٠ بليون أو اكثر سيغطى في زمن وجيز .

١٦- جميع هذه الصوالين من التى احضرها اولا أصغرها ظاهرة صحية يجب أن تنمو فيجب أن يلتقي الناس ففي الاونه الاخيرة وبسبب انشغال الجميع اصبح الناس لا يتزاورون الا في الافراح او الاحزان .

١٧- الثراء لا يضيف لاحد شيئا الا في نظر ضعاف النفوس .

١٨- لي رآى في النظام البنكي بمجمله فانا اعتقد أنه آن الاوان الى ان تتحول البنوك من بنوك تجارية الى بنوك شاملة وذلك لمصلحة الوطن ولمصلحة التنمية في المقام الأول وتحت يدي بحث مازلت اعمل فيه سينشر قريباً بأذن ا عن هذا الموضوع فكما قلت هناك قطاعات مهمه ليس فقط الشركات والمستثمرين الصغار التى تهملها البنوك بوضعها الحالي وسيتضح ذلك من خلال البحث .

١٩- كما قلت لك هناك دراسة سأنشرها قريبا حول هذا الموضوع أمل أن تجيب على كثير من الأسئلة التى في اذهان المهتمين

٢٠- مازلت مصر على أن الجات انما اوجدت لمصلحة الكبار ، واعجبني تعبير الدكتور علي لطفي فوصف الجات مقبض فيه أسد ونمو وذئب وقطة وبينهم قطعة لحم فمن الذي سيأكل منه . نعم اسألوهم لماذا لم يدرجوا الصناعات المعتمدة على البترول والغاز في الاتفاقية وأسألوهم اذ كانوا يريدو منا فتح أسواقنا لسلعهم فهل سيفتحون اسواقهم لعمالتنا الشرق اوسطية ام المطلوب اقفال مصانعنا وعمل مصانعهم فاذا ارادوا حرية التجارة فعلاً فليسمحوا بانتقال الايدي العاملة فعلاً فهي ايضا بنفس المفهوم أرخص من أيديهم العاملة ام يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض فالحرية الاقتصادية وهي حرية انتقال رؤوس أموال انتقال بضائع حرية انتقال ايدي عاملة .

٢١- أنا أرى السوق العربية يجب ان تبدأ فوراً لاسباب عديدة قرب الموقع والتقارب في المستوى الاقتصادي ، تنوع الاقتصاديات ، وحدة اللغة على أن تكون خطوة اولى ثم تصبح سوق اسلامية فبلا شك سوق تعدادها مائتين وخمسون مليونا افضل من سوق تعدادها عشرون مليون وسوق تعدادها الف ومائتين مليون افضل من سوق تعدادها مائتين وخمسون مليونا .

٢٢- رحلاتي إما مرتبطة بالعمل أو الندوات او المؤتمرات اعشق القراءة امارس التفكير صحيح ان هذا على حساب حياتي العامة فانا قليل الزيارات ولكن لكل شي ضريبة .

٢٣- من يعرف صالح كامل يعرف انه لايجامل في العمل
ثانيا هذا المنصب ليست فراسة أو قرابه من صالح كامل فلماذا سؤالك يدور على صالح كامل لما لانقول اني استحق أو لا أستحق ذلك فالامر يعتمد على امكانيات الموظف في أي شركة وانا واحد من ضمن عشرات الألاف في مجموعة دلة وهناك اكثر من ٥ أو ٦ أشخاص في نفس المستوى الوظيفي الذي اعمل فيه وليس كثيراً على بعد ٢٨ سنه خبرة بالاضافة الى انني الموظف رقم ١ في مجموعة دله البركة فقد مر يوم من الأيام لم يكن صالح كامل رئيساً لاحد سواي في ذلك الوقت كنت نصف دله وهو النصف الثاني فهل كثيرعلي نصف دله أن يكون نائب للرئيس .

٢٤- الاجابة السابقة توضح اني عاصرت جميع مشاريع دله وطبيعة عملي اليوم في التخطيط والمعلومات تحيطني بجميع مشاريع دله لا يشذ عن ذلك إلا الـ ARTفلم أعمل فيها قط وليس لي فيها أي يد أو علم ، واعتقد ان أهم مشاريع مجموعة دله هى البنوك الإسلامية وشركات الاوراق المالية التوفيق والأمين وشركات التأمين الإسلامية فهذه فيها فكر جديد يخدم قطاع كبير من المسلمين

٢٥- طبيعة عملي في التخطيط والمعلومات لا تستلزم مني تغيير برنامجي اليومي فهي ايضا أرقام ودراسات وحفظ ومعلومات وكلها تحتاج الى صفاء ذهني وأنا صديقي الليل الذي يوفي لي هذا الجو فانا أنام الى بعد صلاة الصبح بساعة وقليل من النوم يكفيني فالساعة ٥ر١١ أكون في مكتبي واستعين بنصف ساعة بعد عودتي من العمل في النوم .

٢٦- نعم لقد دخل سوق الأعمال في المملكة جيل جديد ويجب ان يعي الجيل القديم بأنه يجب ان يترك مكان لهم ولقد طبقنا ذلك في مجموعة دله فجميع نواب الرئيس أصبحوا رؤساء مجالس ادارات ويتولون وظائف استشارية ، أما الرؤساء التنفيذيين فكلهم من العناصر الشابة فهم اقدر منا وأكثر طاقة ومن لا يعي هذا الدرس وسنة الحياة يظلم المنظمة التى يعمل فيها ويظلم نفسه ونحن سعداء بالقادة الجدد فلكل زمان رجال وانا شخصيا لا أجد ضراً في أن أصبح مستشار بعد عامين أو ثلاث فمن حق هذا المشوار الطويل ان تخف اعباتى .

٢٧- برج دله لايضم ٣٠٠ شركة ولكن عدد الشركات التى تمتلكها دله يفوق هذا العدد منذ زمن طويل اصبحت الادارة العليا في دله في ايدي السعوديين وهنالك خطة أيضا للاستزادة الدائمة من

السعوديين وفرضنا على جميع الشركات التابعة وضع خطط للسعودة والتدريب بقدر الامكان وإذكر لك قصة طريفة .
هنالك أحد الحراس في برج دلـ ـه استطاع أن يحصل على بكالوريوس في المحاسبة بالانتساب وهو سعودي وفورا غيرت وظيفته إلى محاسب ، إن هذا النموذج من الشباب هو الذي يجب أن يحتذب به .

٢٨- لم أبدأ أنا ولا صالح من الصفر وانما بدأنا من رصيد سمعة الوالد الطيبة وحسن تعامله مع الناس وما زلنا حتى اليوم نتفيأ ظلال ما غرسه الأباء فنحمد ا على ان جعلنا ابناء لهذا الرجل .

RR-MOP

١- قرأن اطروحات كثيرة في الصحف السياره وغيرها وسمعتك تتحدث عن عمل المرأة ... هل تؤمن بضرورة عمل المرأة .. والى مرى يصل ايمانك .
٢- من وجهة نظرك ما هي العوامل التى تقف امامها انطلاقها؟
ماهي ابرز الدراسات التى قرأت عن عمل المرأة ، واقتصاديات عمل المرأة وهل يمكن أن تحدد لنا خلفية اقتصاديات عمل المرأة من وجهة نظرك ؟

هل تؤمن بزوج ابنتك لايراها عامله أو بأبنك لايرى زوجته عاملة .

٣- اى النساء في المجتمعات العربية اكثر قدرة على التعامل مع الواقع ، الصحافة ، التجارة ، الفنون ؟

٤- هل تقرأ للكاتيات السعوديات؟ من أبرزهم

٥- ولكن بعض اصدقاؤك هاجمهوه وهاجمتهم هي بدور هاحتى خرج الامرعه حدود اللياقة الطرح والتنازل ... وبعضهم اعتبر رجولة ، فحولة ، تعالى .. وغير ذلك ما ريك .

٦- معادلة القراءه السريعة والكثير متعددة الاهتمامات وهي جزئيات لا يعرفها الكثيرون من اصدقاءك عنك كيف تتعامل معها وما هي اولويات اهتماماتك القرائية .

٧- يربطون بينك وبين صالح كامل في الشراء قبل علاقة الدمر وبالتالي يتوقعون أن يكون الصرف في نفس المعدل ... كيف ترى ذلك .

٨- اى الالقاب احب اليك : الشيخ / عمر   الدكتور / عمر   رجل الأعمال السعودي / عمر

٩- بعضهم يعتبرون ذلك برجوازيه .. دكتوره الفقه واخرى بعد شهرين في الاقتصاد ، دراسات في الفلك ودرايه في علوم الطب فماذا تعتبرها انت ؟

١٠- انت قد عو للمساهمة وشراء اسهم عدد من المؤسسات الصحافية لماذا؟ هلى لأنك مفكر أم لانك ترى ؟ ام لكونك ذو رؤية اقتصادية ؟

١١- كيف تنظر الى الصحف ومن ثم كيف ترتيبها من حيث المعلومة والخبر والتغطيات الحديثة سواء او في المنطقة العربية أو خارجها .

١٢- من هم ابرز الكتاب الاقتصاديون ... ولماذا ؟ وكيف تصنف الآخرين ؟

١٣- في المدينة نقرأ لك فقيها ، في عكاظ نقرأ لك اقتصاديا وفي المجالس نسمعك مفكراً ومحامياً وفقيها واقتصاديا ولكن بدرجة متشائم ؟

كيف تفسر أو تريدنا أن نفسر ذلك ؟

١٤ سمعتك اخير تتحدث عن التعليم باستخدام الكومبيوتر هل تطمع في تأسيس شركة لذلك أو تلك طروحات لتطوير التعليمفقط ؟

١٥- تحرص على حضور مجالس مدينة جدة ، ثالوثية محمد سعيد طيب وربوعية هشام ناظر، وحميسية محمد عمر العامودي وحضور المجالس الثلاثة نخبة مختلفة من حيث التفكير والتطبيق .

١٦- ماذا تطلق على هذه الصوالين وكيف تصنفها ؟

١٧- الثراء ماذا اضاف لك ؟

١٨- تقدر بعض الدراسات اجمالي الاستثمارات في الصناديق الاستثمارية في البنوك التجارية في المملكة بـ ١٣ مليار ريال .. الصناديق الاستثمارية في البنوك التجارية يسمع عتها المواطن

البسيط جعجعه ولا يرى طحنا ما هي مردوداتها الحقيقية على الاقتصادية جانب ، ومتى تهتم البنوك بالمستيمر الصغير ؟

١٩- توسع البنوك دعائيا في عمليات الأقراض للأفراد مازال دعائيا والدليل على تلك الشروط التى تطالب بها البنوك .. كيف تنظر لتلك العملية من منظور نظرية الاقتصاد الاسلامي ؟

٢٠- في دراستك الموجودة في الأسواق ... الجات وحتمية المواجهة نظره تشاؤمية حيال كثير من بنود نصوص الاتفاقية في ظل القدرات العربية المتواضعة ... ماذا تريد أن تقول بالضبط ؟

٢١- هل وجود السوق العربية اجدى ام وجود السوق الاسلامية وما هي معايير الأفضل ؟

٢٢- تهوى الرحلات وتعشق القراءة وتظل مفكرا ومع هذا هل تجد الوقت للحياة العامة ؟

موقفكم في مجموعة دله البركة نائبا للرئيس للتخطيط هل هو فراسة صالح كامل ؟

كرجل اعمال أولا ومعرفته بامكانياتكم وثقة بتنظيم تفكيركم ، ثانيا أم صلة القرابه ؟

٢٣- اى المشاريع التى تقدمها مجموعة دله البركة ساهمتم فيها من البداية ورايتها بعد نضوجها أنها الكثر المشاريع اهمية من حيث فائدتها للآخرين وحيوية ايضا ؟

٢٤- برنامجك اليومي مختلف تماما عن برامج رجال الأعمال وهو اقرب الى مناحي اصحاب الفكرة ... ماذ تقول عن ذلك ؟

٢٥- بين رجال الأعمال الذين قابلت في حياتك هناك مجموعة من الشباب من منهم تتوقع له مستقبلا مليئا بالنجاح ، وما هي الفروق بينهم وبين رجال الأعمال الذين تتعامل معهم من أصحاب العلاقة مع الشيخ صالح كامل ؟

٢٦- برج دله مبني الذي يضم نحو ٣٠٠ شركة كيف تصف العلاقة به ومعاملة السعوديين الى غيرهم كيف تراها في البرج ؟

٢٧- حسب تصريحات سابقة للشيخ / صالح كامل بدأت من الصفر من انت من اين بدأت ؟

عناية الشيخ عمر كامل

١- موقعكم في مجموعة دله البركة نائبا للرئيس للتخطيط هل هو فراسة صالح كرجل اعمال أو ومعرفة بامكانياتكم وثقة بتنظيم تفكيركم ام صلة القرابة ؟

٢- أي المشاريع دات تعدمها مجموعة

RR-MOP

الارهاب في لغتنا ولغتهم

ان كلمة الارهاب في اللغة العربية هي : مصدر الفعل ارهب ، أي ادخل الرهبة والخوف في النفوس الآمنة المطمئنة ، وفي الغرب يعرفون الارهابي بأنه : الشخص الذى يرتكب أعمال العنف لأسباب سياسية بالتحديد ، وهذا هو التعريف الذي سمعته بنفسي وقرآته في وسائل الاعلام الامريكية بالذات . ولم أسمع أنه مخصص للافراد ، وقد قامت بعض الجهات (العالمية) بتفصيل معنى الارهاب على المقياس الذي ارادته وحسب استراتيجتها بالنسبة للعالم العربي عامة والاسلامي خاصة ، وعلى حسب تعريفهم هذا تجنبوا أن يكون أي منهم ارهابيا ، فكل المجرمين من صرب البوسنة والهرسك الى جزار الحرم الابراهيمي الشريف قد فعلوا مافعلوا لأسباب دينية أو عرقية أو نفسية أو اجتماعية أو سينمائية أو غير ذلك (لكنها ليست سياسية) ولهذا فهم ليسوا ارهابيين !!

أما النظام العالمي "القديم والجديد" فانه لايدمغ أحدا بالارهاب الا حين يشتهي ذلك وعلى من لايحب ، وهناك أمثلة كثيرة أذكر منها التالي :

١- التفجيرات التي قام بها المتطرفون البيض ضد السود أثناء الانتخابات في جنوب أفريقيا أليست هي أعمال عنف لأسباب سياسية ، لماذا لم نسمع بأنها ارهاب ؟

٢- مجرم أمريكي دخل مدرسة ابتدائية امريكية وقتل العشرات من الأطفال السود ببندقية رشاشة . فلم نسمع أنه سمي ارهابيا مع أنه عنف قام به فرد واحد .

ان الغرب حين اختار هذه الكلمة (الارهاب) فانه يدرك تداعياتها النفسية على أذهان وقلوب المستمعين والقراء ، فحين كان الفرد الامريكي العادي يسمع مثلا بكلمة "الارهابيين" التي كانت تطلق على عصابة تنشر الرعب والخوف بين المدنيين الفدائيين الفلسطينيين كانت تتداعى الى الأذهان صورة المسالمين ، وليس صورة أناس يضحون بأنفسهم من أجل تحرير بلادهم ومقدساتهم ، ولم تخطر في أذهان الناس عندئذ أية رتوش أو اضافات مثل أن الفاعلين أفراد فقط أو أنهم يفعلون ذلك لأسباب سياسية أو غيرها ، الشىء الوحيد الذى كان يرتسم في الأذهان هو الخوف والرعب والنقمة على السفاحين القتلة الذين يقتلون الأبرياء بدون ذنب اقترفوه ، وهو مايدركه تماما الخبراء النفسيون والاجتماعيون الذين يستعين بهم أباطرة الاعلام الغربي وأصحاب مراكز الدراسات الاستراتيجية الصهيونية الغربية .

وبعد هذا يحق لنا أن نتساءل : ماالذي يجبرنا على التمسك بما قرره اؤلئك "العالميون" الذي يرون أن الارهاب هو مايخضع لهذ التصنيف الغريب أو ذاك التعريف العجيب حسبما يشتهون ويريدون تتحكم فيه مصالحهم كيف أتت وكانت وعل حساب من !!!.

وأيضا ماهي الأهمية العظمى لعدم تسمية هذ أو ذاك بالارهاب ؟ وكل هذا وذاك عنف وظلم وفساد في الأرض ؟ ومافائدة الكتابة في معاني التصنيف بينهما ؟ اذا كان هذا التصنيف مقدمة لتفهم الطرق المختلفة لعلاج هذا وذاك فهو فعلا من مظاهر الادراك والوعي ، لكنه اذا كان تصنيفا وكفى فهو

ترف فكري لاأكثر ولاأقل . ولايتبادر الى ذهني ماهو أغرب منه ولاأبعد عن المنطق الا تصنيف الارهاب لدى الغربيين (حين يحصرونه في العنف الذي أسبابه سياسية محضه) .

وقد كان بعض الغربيون يؤمنون بأن الحضارات أوالثقافات تتعاون وتتأثر بعضها بعضا ، لكننا نرى أن ثقافتنا في الواقع هي التي تتأثر بالثقافة الغربية وتتبعها خطوة خطوة دون أن يحدث العكس الا فيما ندر ، وهذا أمر لاأحسبه يحتاج الى برهان أو دليل ، بل أن الغربيين أنفسهم يدركونه ، ومثال على ذلك ماقاله الدكتور شلتون كمينكي رئيس مركز الدراسات البيئية و(لاحظ) استاذ العلوم السياسية في جامعة جنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية ، ففي لقاء معه تحدث عن البيئة وعن الزام كل الشركات الصانعة للسيارات بصنع وتسويق سيارات كهربائية - تعمل بالبطارية - في السنوات القليلة المقبلة (أي الاستغناء عن استيراد البترول العربي) فسألته مقدمة البرنامج : وماذا عن الدول الأخرى ؟ كيف سيتم الزامها باستعمال السيارات الكهربائية ؟ قال : "هذه ليست مشكلة ، اذا بدأت أمريكا بتطبيق هذا الأمر فالدول الأخرى ستتبعها ، لقد شربنا الكوكا كولا فشربها العالم كله ،ولبسنا الجينز فتسابق الناس عليه في العالم كله" انتهى كلام الرجل . واحسبني قادرا على الاضافة على لسانه : "وقد استعملنا كلمة الارهاب فأنتشر استعمالها في كل لغات العالم شمالا وجنوبا وغربا وشرقا" .

ياسادة :

ان الغربيين للأسف لم يختاروا لفظة الارهاب بنزاهة ولا بمقياس عادل ولابمنطق مستقيم حتى نقتبسه نحن ، ولاحسب المفهوم اللغوي حتى نحترمه عل الأقل كما أنهم لم يطبقوه على أرض الواقع الا حين كانوا يشتهون ، ويكيلوا على العرب بمكيالين فهم بموقع قوة ونحن - للأسف الشديد - بموقع ضعف وهزيل ندد ونستنكر وندين فقط مايحصل حولنا .

وعلى ذلك فانني أعتقد - وبنزاهة - أن كل من يرعب ويرهب المدنيين الآمنين المسالمين هو ارهابي سواء كان فردا أو جماعة أو حزبا أو دولة صغرى أو عظمى وكائنا ماكانت الأسباب والتبريرات .

أسأل ا للجميع أن يجنبنا من كل مكروه